البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تموز 2012

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	25
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

تظهر أخر البيانات المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2012 تبايناً في أداء مؤشرات مختلف القطاعات الاقتصادية، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات تحسنا في أدائها كمقبوضات بند السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وتراجع معدل البطالة، أظهرت بعض المؤشرات تراجعاً في أدائها كارتفاع كل من عجز الحساب الجاري ورصيد صافي الدين العام. كما سجل معدل النمو الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2012 ما نسبته 3.0٪، بالمقارنة مع 2.3٪ خلال نفس الربع من عام 2011.

- **الإنتاج والأسعار والتشغيل،** سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.0٪ خلال الربع الأول من عام 2012 مقابل 2.3٪ خلال نفس الربع من عام 2011. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال النصف الاول من العام الحالي بنسبة 3.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. أما معدل البطالة فقد تراجع إلى 11.6٪ خلال الربع الثاني من عام 2012 مقابل 13.2٪ خلال نفس الربع من عام 2011.

- **القطاع النقدي والمصرفي،**
  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 3,771.0 مليون دولار (35.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 6,735.1 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 639.5 مليون دينار (2.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,758.4 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 1,256.1 مليون دينار (7.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 17,107.3 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 603.3 مليون دينار (2.5٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 24,981.2 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 113.0 نقطة (5.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,882.1 نقطة.

- **المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 251.2 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 41.8 مليون دينار خلال نفس الفترة في العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,385.0 مليون دينار ليبلغ 10,300.0 مليون دينار (46.4٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 56.0 مليون دينار ليصل إلى 4,542.8 مليون دينار (20.4 ٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 66.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أيار 2012.

- **القطاع الخارجي**، انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الخمسة شهور الاولى من عام 2012 بنسبة بلغت 2.2٪ لتبلغ 2,289.5 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 15.0٪ لتبلغ 6,339.4 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 27.7٪ ليبلغ 4,049.9 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2011. وتشير البيانات الأولية خلال النصف الاول من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2011 إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 19.1٪ وارتفاع مدفوعات بند السفر بنسبة 2.3٪. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الاول من عام 2012 ارتفاعاً نسبته 1.7٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الاول من عام 2012 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,395.2 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 488.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 177.2 مليون دينار مقارنة مع 255.1 مليون دينار خلال شهر آذار من عام 2011. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الاول من عام 2012 صافي التزام نحو الخارج مقداره 16,803.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل للخارج بلغ 14,888.3 مليون دينار في نهاية عام 2011.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 3,771.0 مليون دولار (35.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 6,735.1 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4 أشهر.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 639.5 مليون دينار (2.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,758.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 1,256.1 مليون دينار (7.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 17,107.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 603.3 مليون دينار (2.5٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 24,981.2 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران 2012 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011، باستثناء أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب التي حافظت على نفس مستواها المسجل في نهاية العام الماضي وأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة والتي انخفضت بالمقارنة مع مستواها في عام 2011.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 113 نقطة (5.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,882.1 نقطة، بينما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 918.9 مليون دينار مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتصل إلى 18,353.8 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية حزيران	
2011		2011	2012
US$ 10,506.1	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 10,966.3	US$ 6,735.1
-14.2٪		-12.6٪	-35.9٪
24,118.9	السيولة المحلية	23,032.2	24,758.4
8.1٪		3.3٪	2.7٪
15,851.2	التسهيلات الائتمانية	15,569.5	17,107.3
9.7٪		7.7٪	7.9٪
14,284.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	14,026.8	14,926.5
10.1٪		8.1٪	4.5٪
24,377.9	إجمالي ودائع العملاء	23,202.3	24,981.2
8.3٪		3.1٪	2.5٪
19,119.1	دينار	17,973.4	18,750.1
8.5٪		2.0٪	-1.9٪
5,258.8	أجنبي	5,228.9	6,231.1
7.6٪		7.0٪	18.5٪
19,905.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	18,907.3	20,224.6
8.5٪		3.1٪	1.6٪
16,507.6	دينار	15,496.7	15,968.4
8.5٪		1.9٪	-3.3٪
3,398.2	أجنبي	3,410.6	4,256.2
8.6٪		9.0٪	25.2٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية حزيران 2012 بمقدار 3,771.0 مليون دولار (35.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 6,735.1 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4 أشهر.

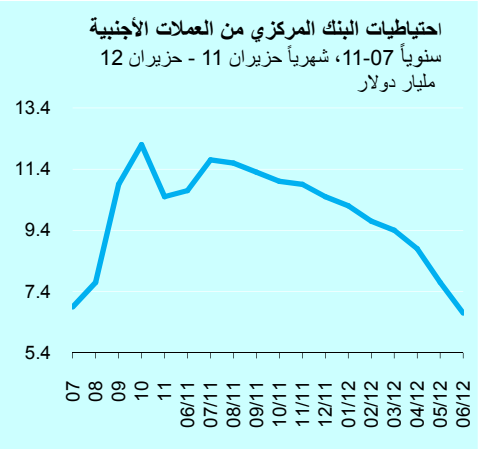

❐ السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2012 بمقدار 639.5 مليون دينار (2.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,758.4 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 725.5 مليون دينار (3.3٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال النصف الأول من عام 2012 مع نهاية عام 2011 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة: –**

– ارتفعت الودائع في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 498.9 مليون دينار (2.4٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتصل إلى 21,598.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 528.6 مليون دينار (2.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

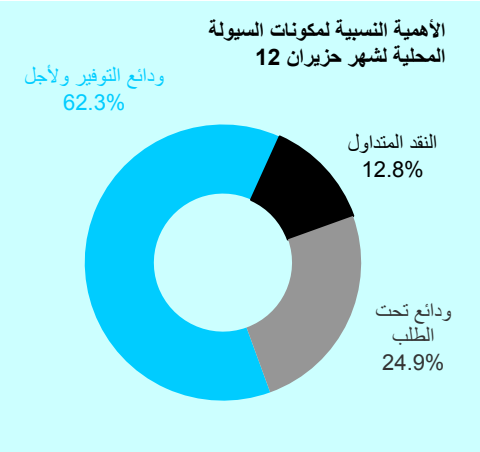

– ارتفع النقد المتداول في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 140.6 مليون دينار (4.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 3,159.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 196.9 مليون دينار (6.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:**

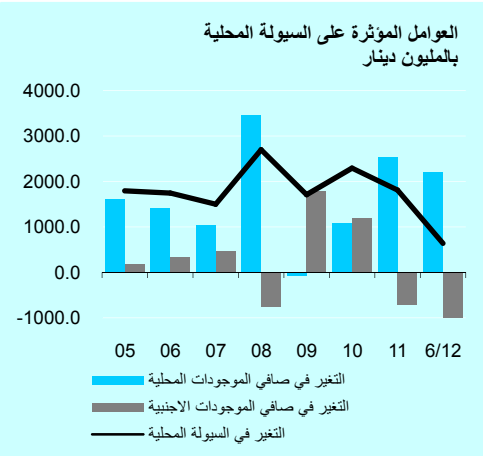

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 2,206.3 مليون دينار (14.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقابل ارتفاع قدره 1,569.2 مليون دينار (12.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 2,583.1 مليون دينار (44.2٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 376.8 مليون دينار (1.8٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية النصف الأول من عام 2012 بمقدار 1,566.8 مليون دينار (16.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقارنة مع انخفاض مقداره 843.7 مليون دينار (8.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 2,456.9 مليون دينار (26.6٪) وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 890.1 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2011		تغير الرصيد كما هو في نهاية حزيران 2011	تغير الرصيد كما هو في نهاية حزيران 2012
-724.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**-843.7**	**-1,566.8**
-733.2	البنك المركزي	-984.3	-2,456.9
8.3	البنوك المرخصة	140.6	890.1
2,537.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**1,569.2**	**2,206.3**
1,009.9	البنك المركزي، منها:	1,243.0	2,583.1
46.8	الديون على القطاع العام (صافي)	215.2	953.7
962.5	أخرى (صافي*)	1,027.2	1,629.5
1,527.2	البنوك المرخصة	326.2	-376.8
1,744.9	الديون على القطاع العام (صافي)	448.8	541.3
1,311.5	الديون على القطاع الخاص	1,109.0	668.1
-1,529.2	أخرى (صافي)	-1,231.6	-1,586.2
1,812.2	**السيولة المحلية (M2)**	**725.5**	**639.5**
175.6	**النقد المتداول**	**196.9**	**140.6**
1,636.6	**الودائع، منها:**	**528.6**	**498.9**
294.3	بالعملات الأجنبية	269.3	845.3

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكـل أسعــار الفائــدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2012/5/31 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع بمقدار 50 نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 5.00٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.75٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 3.25٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2011		حزيران 2011	حزيران 2012
4.50	إعادة الخصم	4.50	5.00
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.25	4.75
2.25	نافذة الإيداع	2.25	3.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر فائدة شهادات الإيداع: بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.
- ضمن الإطار الجديد للسياسة النقدية، وبهدف إدارة وتوفير السيولة الملائمة للجهاز المصرفي وتخفيف التذبذبات في سعر فائدة الإقراض فيما بين البنوك، استحدث البنك المركزي أداة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع واحد تكون بمبادرة من البنك المركزي وبسعر فائدة وكمية يتم تحديدهما من قبل البنك المركزي، علماً بأن آخر سعر فائدة على عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع واحد قد بلغ 3.75٪ وذلك بتاريخ 2012/7/30.

أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

- **أسعــار الفائــدة على الـودائـــع:**

– **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر حزيران 2012 بمقدار خمس نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.69٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 بمقدار 23 نقطة أساس.

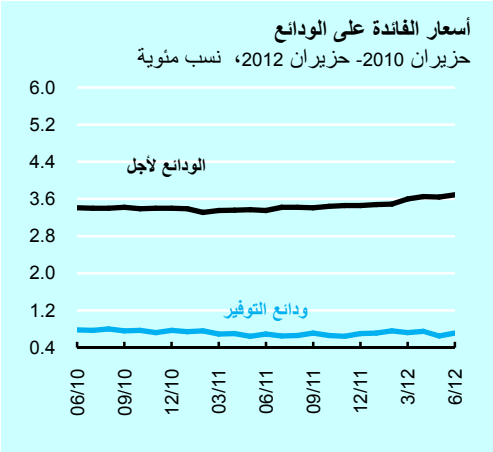

– **ودائع التوفير:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر حزيران 2012 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.71٪، وليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

– **ودائع تحت الطلب:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر حزيران 2012 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار نقطة أساس واحدة ليبلغ 0.43٪، في حين حافظ على نفس مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

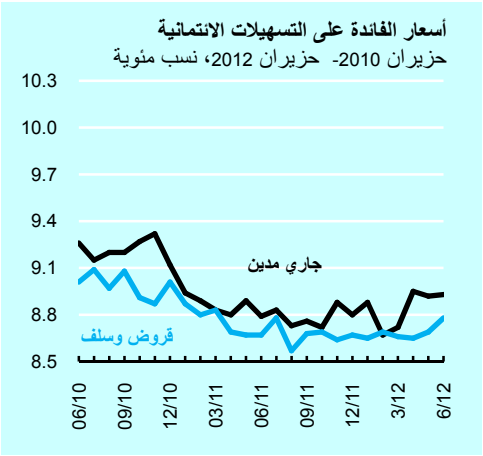

– **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر حزيران 2012 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.93٪، وليرتفع بذلك بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر حزيران 2012 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.24٪، منخفضاً بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2011		حزيران 2011	حزيران 2012	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.43	تحت الطلب	0.38	0.43	0
0.70	توفير	0.69	0.71	1
3.46	لأجل	3.35	3.69	23
	التسهيلات الائتمانية			
9.34	كمبيالات واسناد مخصومة	9.13	9.24	-10
8.67	قروض وسلف	8.67	8.78	11
8.80	جاري مدين	8.79	8.93	13
8.22	الإقراض لأفضل العملاء	8.19	8.31	9

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران 2012 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.78٪، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر حزيران 2012 ما نسبته 8.31٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 9 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2011.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2012 ما مقداره 17,107.3 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 1,256.1 مليون دينار (7.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,118.1 مليون دينار (7.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2012، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في

التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 693.0 مليون دينار (61.0٪)، والتسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 233.5 مليون دينار (6.8٪)، بالإضافة إلى ارتفاع كل من التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات بمقدار 126.6 مليون دينار (3.7٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة وبمقدار 102.5 مليون دينار (4.5٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية العام السابق.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 647.6 مليون دينار وللقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 642.5 مليون دينار (4.5٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011. كذلك ارتفع رصيد التسهيلات المقدمة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 2.1 مليون دينار (42.0٪)، في حين تراجعت التسهيلات المقدمة لكل من المؤسسات العامة والقطاع الخاص (غير مقيم) بحوالي 11.4 مليون دينار (3.1٪) و24.7 مليون دينار (2.5٪) على التوالي، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2011.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2012 ما مقداره 24,981.2 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 603.3 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 697.5 مليون دينار (3.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر حزيران 2012 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 318.9 مليون دينار (1.6٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 161.9 مليون دينار (10.6٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 110.9 مليون دينار (4.2٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 11.6 مليون دينار (4.2٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2011.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال شهر حزيران 2012، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 972.3 مليون دينار (18.5٪)، وانخفاض الودائع بالدينار بمقدار 369.0 مليون دينار (1.9٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2011.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال شهر حزيران من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية الشهر السابق، وكذلك خلال النصف الأول من هذا العام وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال نفس الفترة من عام 2011. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر حزيران 2012 بمقدار 15.8 مليون دينار (10.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 131.7 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 65.1 مليون دينار (20.8٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق. أما خلال النصف الأول من عام 2012، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,094.9 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 643.6 مليون دينار عن حجمه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران 2012 بواقع 38 مليون سهم (19.6٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 155.8 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 118.9 مليون سهم (24.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2012، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,316.2 مليون سهم بالمقارنة مع 2,492.7 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران 2012 ارتفاعاً قدره 7.6 نقطة (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,882.1 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 66.3 نقطة (3.1٪) خلال الشهر المماثل من عام 2011. أما خلال النصف الأول من عام 2012، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 113 نقطة (5.7٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2011، مقابل انخفاض قدره 280.1 نقطة (11.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من قطاع الخدمات بمقدار 135.1 نقطة (8.0٪)، والقطاع المالي بمقدار 110.7 نقطة (4.5٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 102.5 نقطة (4.8٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

	2011	حزيران 2011	2012
الرقم القياسي العام	1,995.1	2,093.5	1,882.1
القطاع المالي	2,443.9	2,655.0	2,333.2
قطاع الصناعة	2,149.9	2,219.0	2,047.4
قطاع الخدمات	1,693.7	1,677.7	1,558.6

المصدر: بورصة عمان.

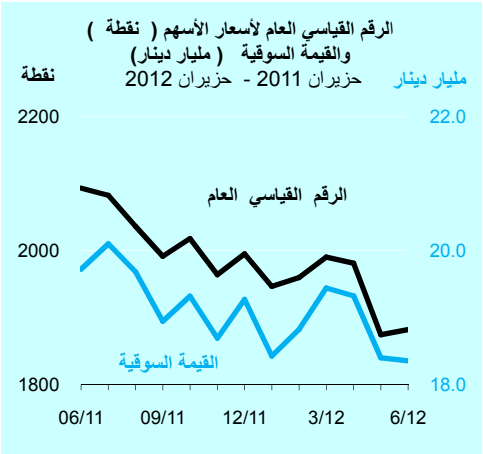

- **القيمة السوقية للأسهم:**

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران 2012 ما مقداره 18,353.8 مليون دينار، منخفضة بما يقارب 46 مليون دينار (0.3٪)

عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 661.8 مليون دينار (3.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2011. أما خلال النصف الأول من عام 2012، فقد انخفضت القيمة السوقية عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 بحوالي 918.9 مليون دينار (4.7٪)، مقارنة مع انخفاضها بمقدار 2,135.3 مليار دينار (9.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

لم يشهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر حزيران 2012 أية تدفقات سواء موجبة أم سالبة، مقارنة بتدفق موجب قدره 3.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2011، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران 2012 ما قيمته 15.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 15.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2012، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 17.0 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 77.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		حزيران	
2011		2011	2012
2,850.3	حجم التداول	248.5	131.7
11.5	معدل التداول اليومي	11.3	6.6
19,272.8	القيمة السوقية	19,722.9	18,353.8
4,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	368.9	155.8
78.6	صافي استثمار غير الأردنيين	3.3	0.0
555.8	شراء	37.0	15.9
477.2	بيع	33.7	15.9

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل (GDP) خلال الربع الأول من عام 2012 نمواً حقيقياً نسبته 3.0٪ بأسعار السوق مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال نفس الربع من عام 2011. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، والذي شهد نمواً نسبته 2.1٪، فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 3.1٪ بالمقارنة مع 2.5٪ خلال الربع ذاته من عام 2011.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 3.9٪ مقابل ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.

- بلغ معدل البطالة 11.6٪ (10.3٪ للذكور و 17.8٪ للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2012 مقابل 13.2٪ (11.3٪ للذكور و 21.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2011. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 14.1٪.

تطورات GDP خلال الربع الأول من عام 2012

على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، سجل الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2012 **نمواً حقيقياً نسبته 3.0٪ مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال نفس الربع من عام 2011.** وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، الذي نما بنسبة 2.1٪ خلال الربع الأول من عام 2012، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 3.1٪** مقابل نمو نسبته 2.5٪ خلال الربع الأول من عام 2011. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية فقد سجل نمواً نسبته 8.0٪ بالمقارنة مع نمو بلغ 10.3٪ خلال الربع الأول من عام 2011. **وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

نسب مئوية 2010- 2012

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0				
GDP بالأسعار الجارية	8.0				

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

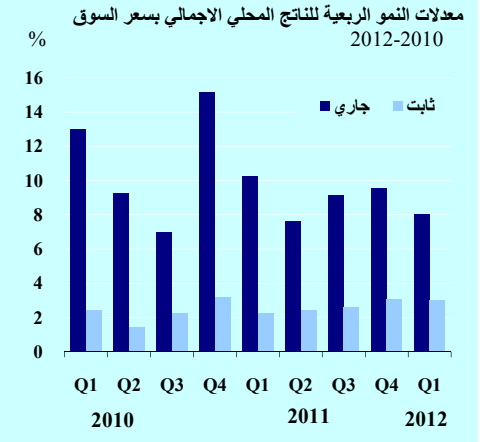

مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 4.9٪ خلال الربع الأول من عام 2012 مقابل ارتفاع أكبر نسبته 7.8٪ خلال نفس الربع من عام 2011.

ولدى تحليل تطورات القطاعات الاقتصادية، يلاحظ أن جميع هذه القطاعات أظهرت خلال الربع الأول من عام 2012 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة **باستثناء قطاع "الصناعات الاستخراجية"** الذي تراجع بنسبة 1.3٪ مقابل نمو قوي نسبته 43.0٪ خلال نفس الربع من عام 2011. فقد سجلت بعض القطاعات تحسناً في أدائها أبرزها قطاعات **"الإنشاءات" و"الكهرباء والمياه" و"المطاعم والفنادق"** والتي سجلت نمواً نسبته 2.8٪ و 8.9٪ و 14.2٪ مقابل تراجع نسبته 23.6٪ و 1.0٪ و 3.3٪ على الترتيب خلال الربع الأول من عام 2011. كما شهدت قطاعات **"النقل والتخزين والاتصالات" و"الصناعات التحويلية" و"الزراعة"** نمواً بوتيرة متسارعة حيث سجلت نمواً نسبته 4.3٪ و 3.7٪ و 3.6٪ مقابل نمو نسبته 1.3٪ و 3.3٪ و 2.2٪ على التوالي خلال الربع الأول من عام 2011. وفي المقابل، **شهدت قطاعات "التجارة" و"خدمات المال والتأمين والعقارات" و"منتجو الخدمات الحكومية" تباطؤاً في أدائها** خلال الربع الأول من عام 2012 حيث سجلت نمواً نسبته 2.0٪ و 1.9٪ و1.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.8٪ و 5.6٪ و 3.0٪ على الترتيب خلال الربع الأول من عام 2011.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال الربع الأول من عام 2012 ما مقداره 1.1 نقطة مئوية و 2.0 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 0.03 نقطة مئوية و 2.47 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2011.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تحسناً بنسبة 2.8٪ خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع تراجع طفيف نسبته 0.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد جاء هذا التحسن محصلة لما يلي:
  - **نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 3.4٪** (بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي) وذلك بفضل تحسن أداء عدد من البنود المشكّلة لهذا الرقم، أبرزها بند المنتجات النفطية المكررة (6.0٪) والحديد والصلب (6.9٪) من جهة، وتراجع الرقم القياسي لعدد من البنود أبرزها بند الإسمنت (12.4٪) والمنتجات الغذائية والمشروبات (2.1٪) من جهة أخرى.
  - **نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 15.9٪** وذلك بسبب تزايد طلب الصناعات التحويلية على الكهرباء.
  - **تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 13.6٪** (بالمقارنة مع نمو نسبته 29.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011)، ويعزى ذلك إلى تراجع إنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 12.7٪، والبوتاس بنسبة 15.2٪.
- سجل مؤشر عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية نمواً متسارعاً.
- تراجع أعداد المغادرين.
- تباطؤ مؤشرات كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية والمساحات المرخصة للبناء. وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية الجزئية:

نسب مئوية*

2011	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2011		2012
-0.3	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**-0.5**	كانون ثاني– أيار	**2.8**
-2.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-3.0**		**3.4**
-4.2	المنتجات الغذائية والمشروبات	-1.9		-2.1
-5.0	المنتجات النفطية المكررة	4.2		6.0
9.9	الحديد والصلب	1.7		6.9
-26.5	الإسمنت والجير والجبص	-34.6		-12.4
-1.3	المنتجات الكيميائية	-2.3		-0.7
16.5	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**29.1**		**-13.6**
16.8	الفوسفات	20.7		-12.7
17.2	البوتاس	44.0		-15.2
4.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**0.5**		**15.9**
25.7	**المساحات المرخصة للبناء**	**37.2**	كانون ثاني– أيار	**7.3**
6.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**4.1**	كانون ثاني– آذار	**25.9**
13.8	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**20.7**	كانون ثاني– حزيران	**2.8**
-3.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**10.7**	كانون ثاني– آذار	**2.1**
-21.5	**أعداد المغادرين**	**-18.4**	كانون ثاني– حزيران	**-4.3**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

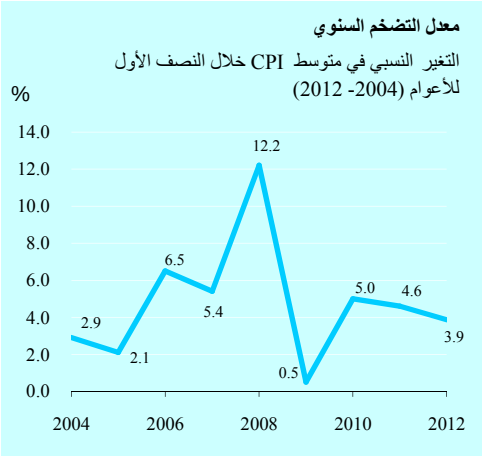

شهد المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من العام الحالي تباطؤاً في نموه بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI 3.9٪ بالمقارنة مع 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من العام الحالي، بشكل رئيس، بالإرتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والنفط.

ونورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال النصف الأول من العام الحالي بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011:

- **مجموعة المواد الغذائية**، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). **وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 4.2٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. **وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.5 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول**

من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (14.8٪)، و"اللحوم والدواجن" (6.4٪)، وكذلك "السكر ومنتجاته" (5.1٪) من جهة، وتراجع أسعار الخضروات (4.4٪)، والفواكه (3.4٪) والحبوب ومنتجاتها" (1.4٪) من جهة أخرى.

- **مجموعة الملابس والأحذية** (5.0٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 5.4٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بنحو 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار الملابس والأحذية اللذان سجلا تضخماً نسبته 5.4٪ و 5.5٪ بالمقارنة مع 5.2٪ و 5.0٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **مجموعة المساكن** (26.8٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.7٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 4.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 4.0٪، كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 0.4٪ لبند "الوقود والإنارة" و 4.2٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (31.6٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة بلغت 4.3٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 5.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتساهم بذلك بمقدار 1.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار جميع بنودها وخصوصاً بند "العناية الطبية" (8.9٪)، و"العناية الشخصية" (7.5٪)، و"الثقافة والترفيه" (3.4٪)، والتعليم (3.1٪). كما سجل بند "النقل" ارتفاعاً بنسبة 4.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 7.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.

أما خلال شهر حزيران من العام الحالي فقد ارتفع المستوى العام لأسعار المستهلك بنسبة طفيفة بلغت 0.1٪ مقارنة بالشهر السابق (أيار 2012)، وذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "الإيجارات" و"النقل والاتصالات" من جهة، وتراجع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها "الخضروات" و"الفواكه" و"العناية الشخصية" من جهة أخرى.

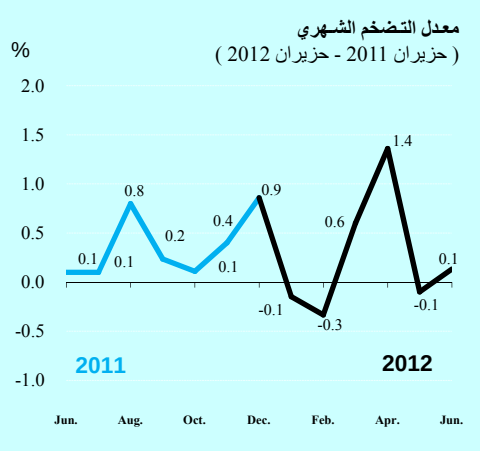

التشغيل

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.3٪ (61.7٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع 39.7٪ (63.3٪ للذكور و 15.2٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2011.

- بلغت نسبة المشتغلين خلال الربع الثاني من عام 2012 من مجموع السكان (15 سنة فأكثر) 33.8٪. وقد شكّل المشتغلون في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي ما نسبته 25.0٪ من مجموع المشتغلين، فيما شكّل المشتغلون في قطاع تجارة الجملة والتجزئة 15.6٪، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات التعليم والصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى.

- بلغ معدل البطالة (نسبة المتعطلون من قوة العمل) خلال الربع الثاني من عام 2012 ما نسبته 11.6٪ (10.3٪ للذكور و 17.8٪ للإناث) مقابل 13.2٪ (11.3٪ للذكور و 21.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2011. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 14.1٪.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 251.2 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 41.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (21.7 مليون دينار)، فإن الموازنة العامة تكون قد حققت عجزاً مالياً مقداره 272.9 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 356.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية أيار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,220.0 مليون دينار ليبلغ 11,216.0 مليون دينار (50.5٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية أيار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,385.0 مليون دينار ليبلغ 10,300.0 مليون دينار (46.4٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 56.0 مليون دينار ليبلغ 4,542.8 مليون دينار (20.4٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

شهدت الإيرادات العامة خلال شهر أيار من عام 2012 انخفاضاً مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 351.9 مليون دينار أو ما نسبته 50.2٪ لتصل إلى 349.2 مليون دينار. وكذلك شهدت الإيرادات العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً مقارنة مع نفس الفترة من العام 2011 بمقدار 70.2 مليون دينار أو ما نسبته 3.1٪ لتصل إلى 2,164.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 223.1 مليون دينار من جهة، وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 293.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال شهر أيار والخمسة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	أيار		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – أيار		معدل النمو (٪)
	2011	2012		2011	2012	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**701.1**	**349.2**	**-50.2**	**2235.0**	**2164.8**	**-3.1**
الإيرادات المحلية، منها:	403.9	344.7	-14.7	1920.0	2143.1	11.6
الإيرادات الضريبية، منها:	240.2	257.1	7.0	1377.3	1469.8	6.7
ضريبة المبيعات	175.4	189.4	8.0	805.0	866.5	7.6
الإيرادات الأخرى، منها:	162.0	85.1	-47.5	534.2	663.5	24.2
رسوم تسجيل الأراضي	10.9	20.8	90.8	53.5	76.1	42.2
المساعدات الخارجية	297.2	4.5	-98.5	315.0	21.7	-93.1
إجمالي الإنفاق	**594.3**	**561.4**	**-5.5**	**2276.8**	**2416.0**	**6.1**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**106.8**	**-212.2**		**-41.8**	**-251.2**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 223.1 مليون دينار أو ما نسبته 11.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 2,143.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 129.3 مليون دينار، وكذلك ارتفاع كلاً من الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 92.5 مليون دينار و 1.3 مليون دينار، على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

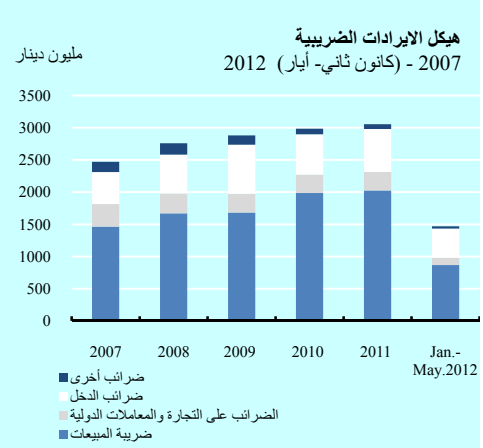

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 92.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 1,469.8 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 68.6٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفعت حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 61.5 مليون دينار لتبلغ 866.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة وضريبة المبيعات على الخدمات، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 13.3 مليون دينار و9.6 مليون دينار و40.2 مليون دينار، على التوالي، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 1.6 مليون دينار.
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 18.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.2٪ لتصل إلى 452.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 25.8 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 7.7 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات

ما نسبته 87.2٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 394.7 مليون دينار (منها 174.4 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 2.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.1٪ لتبلغ 114.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 2.4 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 129.3 مليون دينار أو ما نسبته 24.2٪ لتصل إلى 663.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 89.6 مليون دينار لتبلغ 239.8 مليون دينار (منها 229.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 40.8 مليون دينار لتبلغ 281.0 مليون دينار. وفي المقابل انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 1.1 مليون دينار لتبلغ 142.7 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 1.3 مليون دينار لتبلغ 9.8 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 بمقدار 293.3 مليون دينار، لتبلغ 21.7 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة خلال شهر أيار في عام 2012 انخفاضاً مقداره 32.9 مليون دينار أو ما نسبته 5.5٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 561.4 مليون دينار. بينما شهدت النفقات العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 139.2 مليون دينار أو ما نسبته 6.1٪ لتبلغ 2,416.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 8.4٪ و انخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 19.4٪.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 175.6 مليون دينار أو ما نسبته 8.4٪ لتصل إلى 2,264.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز

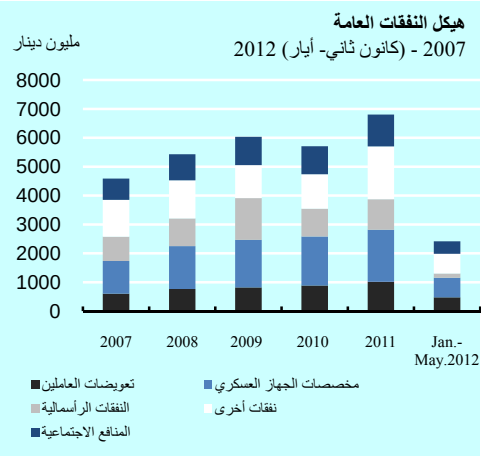

المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 66.8 مليون دينار لتبلغ 478.9 مليون دينار، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 40.1 مليون دينار ليصل إلى 432.6 مليون دينار، وارتفع بند دعم السلع بمقدار 104.3 مليون دينار ليبلغ 256.4 مليون دينار، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 35.3 مليون دينار ليصل إلى 214.4 مليون دينار، وفي المقابل انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 56.1 مليون دينار لتبلغ 672.9 مليون دينار، وكذلك شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 25.1 مليون دينار ليبلغ 84.9 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً بمقدار 36.4 مليون دينار، أو ما نسبته 19.4٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 151.3 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 251.2 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 41.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 عجزاً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 36.8 مليون دينار مقابل وفر أولي بلغ مقداره 137.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

الدين العام

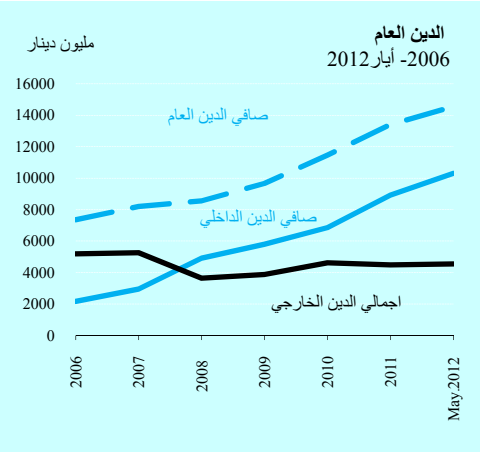

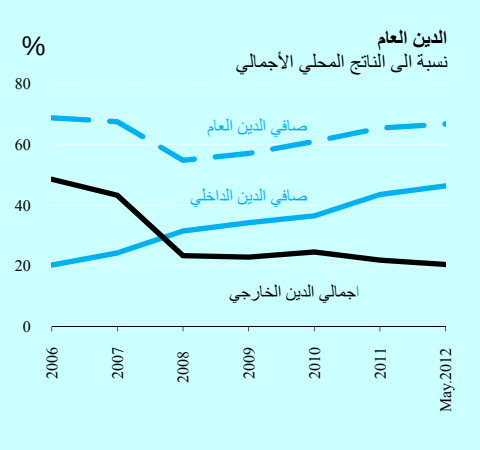

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية أيار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,220.0 مليون دينار ليبلغ 11,216.0 مليون دينار (50.5٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 370.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 850.6 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، بشكل أساس، محصلة للارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات المباشرة المقدمة من المصادر البنكية بمقدار 606.6 مليون دينار لتصل إلى 786.5 مليون دينار في نهاية أيار 2012 مقابل 179.9 مليون دينار في نهاية عام 2011 وذلك لتغطية مديونية شركة الكهرباء الوطنية، بشكل أساس، نتيجة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية أيار 2012 ارتفاعاً** مقداره 1,385.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 10,300.0 مليون دينار (46.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 1,220.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2011 بمقدار 164.0 مليون دينار.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية أيار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 56.0 مليون دينار ليبلغ 4,542.8 مليون دينار (20.4٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 41.5٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 7.9٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 20.8٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.7٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية أيار 2012 بمقدار 1,441.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليصل إلى 14,842.8 مليون دينار (66.8٪ من GDP) مقابل 13,401.8 مليون دينار (65.4٪ من GDP) في نهاية عام 2011. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً طفيفاً بلغ مقداره 1.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2011.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 ما مقداره 202.8 مليون دينار (منها 45.6 مليون دينار فوائد) مقابل 181.5 مليون دينار (منها 47.0 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2011.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- قرر مجلس الوزراء تعديل أسعار بعض المشتقات النفطية اعتباراً من 2012/7/1، مع استمرار تثبيت أسعار السولار والكاز بالإضافة إلى اسطوانة الغاز المنزلي، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2012		التغير ٪
		حزيران	تموز	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	700	700	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1000	1000	0.0
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	501.2	501.2	0.0
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	556.9	556.9	0.0
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	**فلس/لتر**	**657**	**553.0**	**-15.8**
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	**فلس/لتر**	**662**	**558.0**	**-15.7**
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	**فلس/لتر**	**677**	**573.0**	**-15.4**
الإسفلت	دينار/طن	595.7	595.7	0.0

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية

- وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangement-SBA) مع الأردن مدته 36 شهراً بقيمة 1.364 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.06 مليار دولار أمريكي) لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2012 – 2015 بهدف معالجة التحديات أمام المالية العامة وميزان المدفوعات إلى جانب تشجيع النمو المستدام. وتتيح هذه الموافقة الاستفادة فوراً بما يصل إلى 255.75 مليون وحدة سحب خاصة (ما يقرب من 385.35 مليون دولار أمريكي)، وسيصرف المبلغ

المتبقي على مراحل على امتداد فترة البرنامج، وتخضع للمراجعات ربع السنوية. ويكفل اتفاق الاستعداد الائتماني إتاحة مستوى استثنائي من موارد الصندوق يصل إلى 800٪ من حصة الأردن في الصندوق (آب 2012).

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية وبنك الأعمار الألماني، بقيمة 23.5 مليون يورو وذلك لتمويل مشاريع حيوية لقطاع المياه (حزيران 2012).
- التوقيع على اتفاقية ضمان بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية بقيمة 15 مليون دينار كويتي (ما يعادل 37 مليون دينار أردني) لتمويل مشروع التوسعة الثالثة لمحطة كهرباء السمرا (تموز 2012).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر أيار من عام 2012 بنسبة 10.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 463.7 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة بلغت 2.2٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 2,289.5 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر أيار من عام 2012 بنسبة 0.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 1,276.7 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 15.0٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 6,339.4 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر أيار من عام 2012 ارتفاعاً نسبته 7.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 ليبلغ 813.0 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفع العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة 27.7٪ ليصل إلى 4,049.9 مليون دينار.
- ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر حزيران من عام 2012 بنسبة 37.5٪ في حين ارتفعت مدفوعاته بنسبة 17.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 222.6 مليون دينار و 96.1 مليون دينار، على التوالي. أما خلال النصف الأول من عام 2012، فقد ارتفعت مقبوضات ومدفوعات بند السفر بنسبة 19.1٪ و 2.3٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 لتبلغ 1,203.9 مليون دينار و 407.2 مليون دينار، على التوالي.
- ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر حزيران من عام 2012 بنسبة 15.9٪ ليبلغ 251.7 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2012 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.7٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 ليبلغ 1,229.8 مليون دينار.
- **سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات** عجزاً مقداره 1,395.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة مع عجز مقداره 488.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 177.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة بحوالي 255.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية شهر آذار من عام 2012 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,915.2 مليون دينار ليصل إلى 16,803.5 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2011.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 63.8 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 828.5 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 764.7 مليون دينار ليبلغ 8,257.2 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال كانون الثاني – أيار 2011، 2012

بالمليون دينار

	كانون الثاني – أيار			
	2011	معدل النمو (٪)	2012	معدل النمو (٪)
	القيمة	2011/2010	القيمة	2012/2011
التجارة الخارجية	7492.5	24.9	8257.2	10.2
الصادرات الكلية	2340.2	16.2	2289.5	-2.2
الصادرات الوطنية	1981.6	16.4	1917.8	-3.2
المعاد تصديره	358.6	15.6	371.7	3.7
المستوردات	5510.9	28.2	6339.4	15.0
الميزان التجاري	-3170.7	38.8	-4049.9	27.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال كانون الثاني– أيار 2011، 2012

بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	262.9	289.9	10.3
العراق	351.8	248.3	-29.4
الهند	195.6	193.6	-1.0
السعودية	171.9	189.8	10.5
سوريا	110.0	100.5	-8.6
اندونيسيا	44.5	79.1	77.8
الصين	68.0	73.5	8.1
المستوردات			
السعودية	1220.1	1698.6	39.2
الصين	530.2	560.8	5.8
الولايات المتحدة الأمريكية	377.9	417.3	10.4
المانيا	300.7	241.7	-19.6
مصر	227.2	235.7	3.7
روسيا البيضاء	-	228.9	-
روسيا	235.4	218.2	-7.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 إنخفاضاً نسبته 2.2٪ لتصل إلى 2,289.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 16.2٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2011. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بمقدار 63.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2٪، لتصل إلى 1,917.8 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 13.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7٪، لتصل إلى 371.7 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى لعام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة لعام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 20.2 مليون دينار (12.0٪) لتصل إلى 189.2 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 68.7٪ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 32.2٪ وانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 15.3٪. وقد استحوذت كل من الهند واندونيسيا وبلغاريا على ما نسبته 87.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الخمسة شهور الاولى 2011 و 2012، بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1981.6**	**1917.8**	**-3.2**
الملابس	**254.1**	**272.0**	**7.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	233.4	253.4	8.6
الخضروات	**216.4**	**205.0**	**-5.3**
سوريا	70.2	67.9	-3.3
العراق	71.6	27.0	-62.3
الامارات	12.6	17.8	41.3
البوتاس	**230.0**	**203.7**	**-11.4**
الفوسفات	**169.0**	**189.2**	**12.0**
الهند	109.8	117.9	7.4
أندونيسيا	15.1	33.5	121.9
بلغاريا	3.2	13.6	326.4
منتجات دوائية وصيدلية	**131.9**	**147.1**	**11.5**
السعودية	29.3	34.8	18.8
الجزائر	16.4	23.2	41.5
العراق	10.2	13.2	29.4
السودان	12.5	13.1	4.8
الأسمدة	**116.6**	**95.2**	**-18.4**
الهند	30.2	35.9	18.9
أثيوبيا	67.3	20.9	-68.9
تركيا	0.2	16.8	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض صادرات **البوتاس** بمقدار 26.3 مليون دينار (11.4٪) لتصل إلى 203.7 مليون دينار.
- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 15.2 مليون دينار، أو ما نسبته 11.5٪، لتصل إلى 147.1 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 5.6٪ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والجزائر والعراق والسودان ما نسبته 57.3٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.
- انخفاض الصادرات من **الخضروات** بمقدار 11.4 مليون دينار (5.3٪) لتصل إلى 205.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 15.4٪ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 55.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات للعراق بمقدار 44.6 مليون دينار.

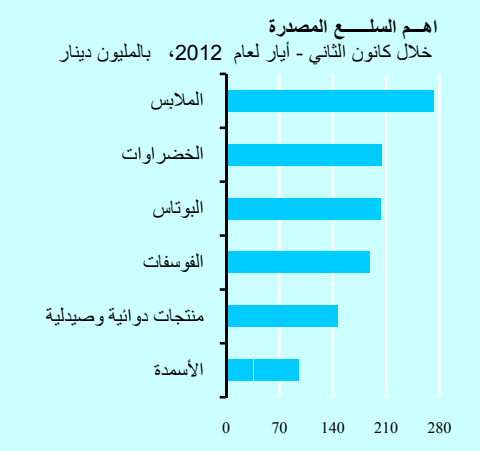

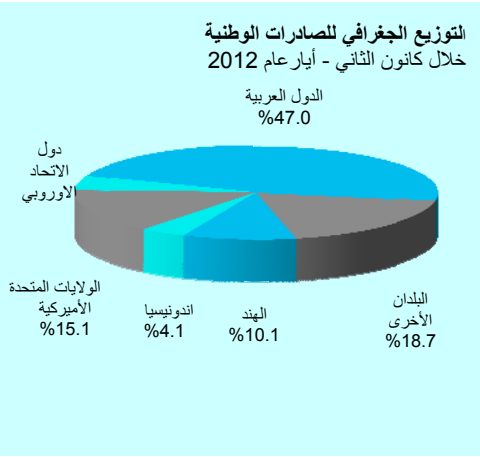

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والبوتاس والفوسفات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 على ما نسبته 58.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.4٪ خلال ذات الفترة من عام 2011. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية وسوريا و اندونيسيا والصين على ما نسبته 61.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 مقابل 60.8٪ خلال الفترة المماثلة عام 2011.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 828.5 مليون دينار، أو ما نسبته 15.0٪، لتبلغ 6,339.4 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 28.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

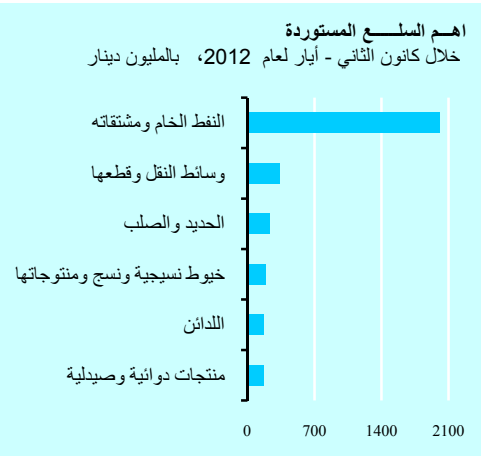

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 514.4 مليون دينار، أو ما نسبته 104.3٪، لتصل إلى 1007.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 129.5٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويعود ذلك بشكل رئيس لاستمرار انقطاع الغاز المصري. وتعتبر كل من السعودية وروسيا البيضاء والولايات المتحدة الأمريكية الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 152.8 مليون دينار، أو ما نسبته 17.9٪، لتصل إلى 1006.9 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 69.5٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 9.5٪، وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 7.7٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- انخفاض مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 6.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7٪، لتصل إلى 240.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 41.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد استحوذت أسواق كل من أوكرانيا وتركيا وروسيا على ما نسبته 54.0٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 9.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6٪، لتصل إلى 341.9 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 20.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 65.4٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الخمسة شهور الاولى من عامي 2011 و 2012 بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**5510.9**	**6339.4**	**15.0**
النفط الخام	**854.1**	**1006.9**	**17.9**
السعودية	755.0	981.0	29.9
مشتقات نفطية	**493.4**	**1007.8**	**104.3**
السعودية	104.3	247.2	137.0
روسيا البيضاء	0.0	228.9	-
الولايات المتحدة الامريكية	29.0	107.6	271.0
وسائط النقل وقطعها	**351.2**	**341.9**	**-2.6**
كوريا الجنوبية	110.5	120.5	9.0
ألمانيا	81.4	51.7	-36.5
الولايات المتحدة الامريكية	33.9	51.3	51.3
الحديد والصلب	**246.7**	**240.0**	**-2.7**
أوكرانيا	52.7	87.2	65.5
تركيا	72.4	22.5	-68.9
روسيا	25.6	19.9	-22.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**178.7**	**189.6**	**6.1**
الصين	80.2	79.9	-0.4
تايوان	37.8	43.7	15.6
تركيا	10.3	15.0	45.6
اللدائن	**159.9**	**174.0**	**8.8**
السعودية	75.5	88.1	16.7
الكويت	9.4	10.9	16.0
الامارات العربية المتحدة	6.1	7.3	19.7
منتجات دوائية وصيدلية	**153.0**	**167.8**	**9.7**
المانيا	16.8	23.6	40.5
فرنسا	18.4	15.2	-17.4
المملكة المتحدة	12.4	14.0	12.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

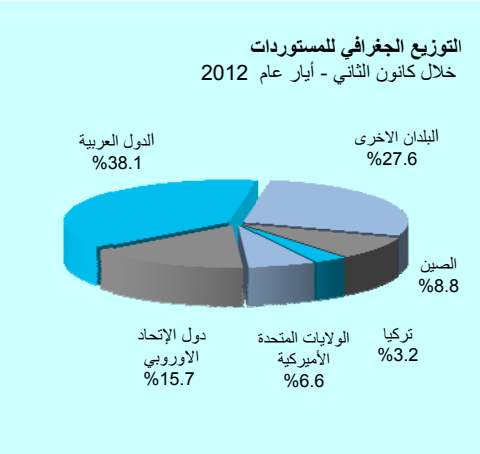

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 49.3٪ من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 مقابل 44.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ومصر وروسيا البيضاء وروسيا خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 على ما نسبته 56.8٪ من إجمالي المستوردات مقابل 52.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 13.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.7٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 لتبلغ 371.7 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 879.2 مليون دينار، أو ما نسبته 27.7٪، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 ليصل إلى 4,049.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2012 بمقدار 34.6 مليون دينار (15.9٪) مقارنة بالشهر المقابل من عام 2011 ليبلغ 251.7 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2012 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.7٪ ليصل إلى نحو 1,229.8 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 193.1 مليون دينار (19.1٪) لتصل إلى 1,203.9 مليون دينار، بالرغم من انخفاض عدد زوار المملكة (السياح) بنسبة 25.1٪ خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الزوار من ذوي معدل الإنفاق المرتفع.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2012 ارتفاعاً نسبته 2.3٪ لتصل إلى 407.2 مليون دينار مقارنة بحوالي 398.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

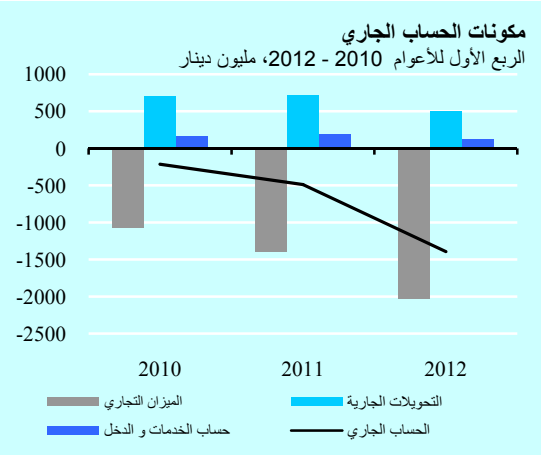

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2012 بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2011 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,395.2 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 488.1 مليون دينار تم تسجيله خلال الربع الأول من عام 2011. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 636.9 مليون دينار (45.7٪) ليصل إلى 2,030.7 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1,393.8 مليون دينار للربع الأول من عام 2011.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 80.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة مع وفر بلغ 143.4 مليون دينار للربع المماثل من عام 2011، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 362.3 مليون دينار و 14.8 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 267.1 مليون دينار و 29.8 مليون دينار على التوالي.
- ارتفاع الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 1.5 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الربع الأول من عام 2011 ليصل إلى 49.8 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع الوفر في صافي دخل الاستثمار بمقدار 3.7 مليون دينار وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 2.2 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 208.5 مليون دينار ليصل إلى 505.5 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 17.0 مليون دينار ليبلغ نحو 66.6 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 191.5 مليون دينار ليصل إلى 438.9 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2012 قد سجّلت انخفاضاً مقداره 17.4 مليون دينار (3.3٪)، في حين ارتفعت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 2.0 مليون دينار (2.8٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الربع الأول من عام 2012 تراجعاً في صافي أصوله الخارجية بمقدار 918.9 مليون دينار بالمقارنة مع تراجع مماثل مقداره 718.6 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2011. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفق للداخل مقداره 177.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة بحوالي 255.1 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2011.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 131.2 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 71.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 181.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 297.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 799.0 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 699.6 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2011.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر اذار من عام 2012 التزاماً نحو الخارج بلغ 16,803.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 14,888.3 مليون دينار في نهاية شهر كانون اول من عام 2011. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر اذار من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية شهر كانون اول من عام 2011 بمقدار 1,428.7 مليون دينار ليصل إلى 32,586.6 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 177.4 مليون دينار ليبلغ 16,768.4 مليون دينار.
- ارتفاع صافي رصيد القروض الخارجية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة بمقدار 126.9 مليون دينار ليبلغ 4,684.1 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,153.9 مليون دينار ليبلغ 3,955.1 مليون دينار.
- انخفاض ودائع الجهات غير المقيمة لدى الجهاز المصرفي الاردني بنحو 277.7 مليون دينار لتبلغ 6,184.9 مليون دينار.

■ انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر اذار من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية شهر كانون أول من عام 2011 بمقدار 486.5 مليون دينار ليصل إلى 15,783.1 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإنخفاض الاصول الاحتياطية بمقدار 748.4 مليون دينار، وارتفاع ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 148.4 مليون دينار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الاصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 17.8 مليون دينار.